

الاخبار

■ الرئيس التحدير.
■ الصدر المتسوون.
■ ابراهيم العنب

■ نائب الرئيس التحدير.
■ بار اله منصه

■ محبر التحدير.
■ موفيه فائقه

■ محاسن التحدير.
■ حبسه علفه.
■ اله عنا.
■ اناه التحدير

■ صادره عن شركة
■ اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت-
■ فرفان- شامه دويات

■ سنتر كوتكورد-
■ الطائفه الااااااااااااااااااا

■ تالكامس،
01759500
01759597
ص. ب. 5963/113

■ الاعلاناااااا
■ الوكيكه الحصريه
ads@al-akhbar.com
01/7595900

■ التوريم
■ شركة الالانك
01- 66314.15
03 / 828381

■ الموقعه الالكترونيه
www.al-akhbar.com

■ صفحااa



/AtakbarNews



@AlakbarNews



/alakbarnews- paper

تحديثات القوى الصاعدة

صمت حداد*

منذ الثمانينات من القرن العشرين، وحتى اليوم، يجري التداول بمصطلح «القوى الصاعدة»، للإشارة إلى الدول التي تتهدأ فيها شروط الاستعداد الاقتصادي والتخلف في عالم الجنوب الفقير. وعلیه، تبدو هذه «الدول الصاعدة» وكأنها المعزّز الفعلي عن الأمل في التمكّن من امتلاك القدرة على مجاوزة تلك العقبات الكارء التي تعيق عملية الإفلات من التخلف المحكّم بثلاثة أرباع سكان الأرض، وولوج سبل النمو الاقتصادي والنموي البشري، على النحو الذي يتيح إحفاق بعض من العدالة الإنسانية.

في معايير الصعود

عام 1981، استخدم أنطوان فان اغمائليل، الخبير الاقتصادي الهولندي، في «مؤسسة التمويل الدولية»- إحدى فروع البنك الدولي - لأول مرة، صفة «الصاعدة» للدلالة على بعض من بلدان الجنوب التي تتوافر فيها شروط تشكل أسواق لها من مقومات النمو المتصاعد، ما يجعلها تحظى بثقة المستثمرين، عموماً. ولم تخرج، في حينه، قائمة رسمية يدوّل يمكن أن تصنّف بالنهوض من التخلف لاحقاً، في العقد الأول من القرن الحالي، وفي حماة التداول بمفهوم «الدول الصاعدة» في المجالات الإعلامية والاقتصادية، انتشرت قوائم لدول من الجنوب تشهد أنشطة تنموية ملحوظة تجعلها متنافزة عن الدول العالقة في شباك التخلف، وكانت «بريكس» هي القائمة التي حظيت باوسع شهرة في هذا المجال، ففي عام 2005، أطلق مصرف «غولدمان ساكس» مختصرة «بريك» BRIC بالانكليزية، للدلالة على دول البرازيل وروسيا والهند والصين. وفي عام 2011، أضيفت إلى المجموعة دولة جنوب أفريقيا، وبالتالي زيد على مختصرة BRIC حرف S من South Africa، ثمّ، حاولت مجموعة الـ«بريكس»، إثر ذلك، تشكيل منظمة دولية خاصة بها، بهدف التوسيق والتعاون الاقتصادي بين دولها. غير أن مواقعها الجغرافية المتباعدة، منعتها من أن ترتقي إلى تكتّل دولي بمواثيق وبنود تنظيمية ذات فعالية تطبيقية، مثل الأتحاد الأوربي، «ناشفا» (دول أميركا الشمالية)، «ميركاسون» (دول أميركا الجنوبية)، أو غيرها من تكتلات دول ذات الحدود المتعاشية في ما بينها.

في مختلف الأحوال، أدت شهرة مفردة الـ«بريكس» وتداولها في مختلف الأوساط الإعلامية والاقتصادية، إلى أن تبدو كأنها تشكل نواة الدول الناهضة، التي صارت أسواقها تُصدح تباعاً في إطار القوى الاقتصادية الصاعدة، وراحت المؤسسات المالية الدولية، والمراكز البحثية المعنية بالشؤون التنموية والسباسبية، تعدّ قوائم تُضاف فيها إلى دول الـ«بريكس»، دول أخرى يُنظر إليها على أنها تمثلك قطاعات اقتصادية يُقدّر لها النمو على النحو الذي يتّيح لها العبور من عالم الجنوب إلى عالم الشمال، إذا ما استمرّت أوضاعها على ما هي عليه من إيجابيات اقتصادية ومالية مؤاتية. تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي، كما صندوق النقد الدولي، لم تقدما على فرز الدول، بشكل حاسم، بين دول صاعدة كما ودول متعذّرة قدرأ، والحال أننا لا نقع على قوائم دول بهذا الشأن، ثلّت بتوقيعها، إلا قائمة واحدة نشرها البنك الدولي عام 2007، وجاءت قائمته المنوّهة بالقوى الصاعدة على النحو التالي: «الصين والهند ودول أخرى...». على أن ذلك لم يمنع محاولات عديدة من قبل خبراء واكاديميين من التقدّم بوضع معايير اقتصادية، تتّيح قدر الإمكان تصنيف الدول الصاعدة، وقد جاءت على النحو التالي: - أولاً، أن يتراوح دخل الفرد في الدولة المعنّية، ما بين 10 إلى 75 في المئة من دخل الفرد في الأتحاد الأوروبي، (أي بين حوالي 4000 دولار و30000 دولار، بعد احتساب تعادل القوة الشرائية في البلد المعني - عام 2018)، ثانياً، أن تسجّل الدولة معدل نمو اقتصادي سنوي مرتفع، يجاوز ستة وسبعة في المئة، على مدى سنوات متتالية. - ثالثاً، أن تكون الدولة قد تمكّنت من إجراء إصلاحات عميقة في مؤسساتها

لجهة بذل الفرد فيها، حيث وصل عام 2018 إلى حدّ ملامسة 30000 دولار، بعد احتساب تعادل القوة الشرائية. على أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الأسواق الدولية، عام 2008 وما بعده، انطلقاً من الولايات المتحدة، انعكست سلباً، خلال السنوات اللاحقة، على معذلات النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم بما فيها الدول الصاعدة، وهي التي كانت منمّهكة في التصدّي لفاعّل التخلف ففسب، وإنما أيضاً لما كان يحدث لها (ولا يزال) الغرب الأميركي من شركاء مختلفة سياسية واقتصادية وأمنية، تقع فيها أو تُستدرج إليها، لإبقائها في حال الاستتباب الذي يمنعتها من النهوض. فكان من النتائج السلبية، المباشرة وغير المباشرة لمختلف أنشطة الإمبريالية المعادية للقوى الصاعدة، الحصار الاقتصادي المتماهي على كوريا الشمالية وإيران، وعجز السعودية وبنجيريا وباكستان عن إجراء الإصلاحات الضرورية في مؤسساتها الدستورية لوكالة شؤون العصر الاقتصادي المسباسبة والثقافية، وتراجع معذلات النمو الاقتصادي لدى معظم الدول الناهضة، بما فيها ماليزيا التي ازدهل نموّ اقتصادها العالم من قبل. غير أن قلة منها إلى جانب عملاقي الجنوب الصين والهند، تمكّنت من الحفاظ إلى هذه الدرجة أو تلك على نهوضها، إنّما بدرجات متفاوتة، هي بنغلادش، وفيتنام، وتركيا، إلّا أن الأولى والثانية، على رغم نموّهما المستمر، تمكّتا من امتلاك القدرات التنافسية في ميدانين المعلوماتية والتكنولوجيا الرفيعة والعليا، والمجالات العلمية المتقدمة، أي تلك الميادين التي تتأسس عليها البنى الاقتصادية الممتّنة في العالم، وهو ما يجعل أوضاعهما التنموية عُرضة للانكسار، إذا ما طرأت تبديلات معيّنة على الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بهما. أمّا تركيا، التي تعدّ من بين أهم الاقتصادات الصاعدة، فهي لم تسلم من انعكاسات أزمة عام 2008، عندما متعدّل النمو فيها

على نحو حاد، لكنّه لم يلمث أن عاد إلى الارتفاع مستكملاً خطه البياني لما كان عليه في العقد الأول من القرن، إلّا أن الأزمة الجديدة فيها، بدأت عام 2014، عندما حلتّ انكساسة ثانية وانحدر معدّل النمو إلى 2,9، بعدما كان 8,5 عام 2011 و 9,1 عام 2010، ولم تتمكّن تركيا، مئذًا، من استعادة عافيتها كاملة. لقد جاءت الانتكاسة الثانية، وما تلاها من سلبيات، في سياق النتائج السياسية والاقتصادية والمالية للأحداث الدموية التي عصفت بالاقليم الشققي وأسطي والعربي، والزماتات تركيا المكلفة حيالها. واليوم، يعاني الاقتصاد التركي من أزمة تقيّد في صعوبات ثقلقة، منها انخفاض سعر صرف الليرة التركية 30 في المئة مقابل الدولار، وارتفاع نسبة البطالة وفق الأرقام الرسمية من 10 في المئة عام 2015 إلى 15 في المئة عام 2018، ثمّ مجاوزة نسبة التضخّم 30 في المئة للمواد الغذائية، فضلاً عن أعداد المهاجرين المتزايدة من الشباب الجامعي والكوادر العليا.

النحسا من كلّ ذلك، إلى أن مسار الدول الصاعدة لم يكن خلال السنين الأخيرة على مستوى طموحاتها، فقط الصين ثمّ الهند تمكّتا في ظلّ الإيجابيات التي اتاحتها لهما عوالة الأسواق الدولية من اختراق الضغوط التي يمارسها عالم الشمال، لا سيما منه الإمبريالية الغربية، على عالم الجنوب.

نحو المواجهة

إنّ التقدّم الاقتصادي الذي أظهرته الصين والهند في الأسواق الدولية، خلال العشرية الثانية من القرن الحالي، يُنبئ بأنّ الإمبريالية الغربية لن يكون بمقدورها، أقلّه على المدى المنظور، احتكار جني ثمار العوالة. لقد باتت للصين، ومن ورانها الهند، القدرة لا على الحدّ من هيمنة الشمال على النجو الذي كان سائداً من قبل وحسب، وإنّما أيضاً مواجعتها في حرب تجارية واسعة على المسرح الدولي، تعزّر إلى هذا



(المكسيك، اتيك بوليغات)

أو ذاك عن صعود إمبريالية شرق أسبوية جديدة.

على أن الإمبريالية الجديدة لا تزال تقتصر على البعد الاقتصادي من دون السياسي، بمعنى أن جلّ ما تتوخّاه الصين (كما الهند) في الوقت الراهن، هو التوسّع الاقتصادي التجاري، فهي لا تحاول تصدير نموذج سياسي ثقافي معيّن إلى خارج حدودها، كما هو حال غيرها من الدول التي تفصّع عن عزمها نشر «رسالتها» في العالم، كالغرب الذي يبريد تعميم مبادئه في ما يدّعيه بشأن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان... أو إيران بما خصّ الثورة الإسلامية ومبادئ النظام الإسلامي... في ما مضى، كان للصين في السبعينات من القرن العشرين إبان حكم ماو تسي تونغ، رسائلها الشبوعية، شأنها في ذلك شأن الأتحاد السوفيياتي، أما اليوم، فالصين، كما الهند، قلما تُعبّيان بالمسائل الأيديولوجية السياسية، إذ لا يزال التركيز في علاقتها الدولية ينحو باتجاه إعلاء المصالح الاقتصادية على التنويع في النفوذ السياسي، هذا، وإذا كانت الأوساط الإعلامية والسياسية لا تتفكّل عن التداول بمجريات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فإنّ ذلك لا يعني أنّ الهند ستبقى مستقبلاً، بمناى عنها، غير المواجة الماثرة بين الولايات المُتحدة والصين راهناً، والهند لاحقاً، تنظوي على شروط جيوبوليتيكية من شأنها أن تنال من قدرة القوتين الناهضتين على الخوض فيها. فالصين تعاني من تناقض جغرافي اقتصادي اجتماعي حادّ ما بين الشرق والغرب فيها. وفي حين يسجّل الشرق الإمبريالية الغربية لن يكون بمقدورها، أقلّه على المدى المنظور، احتكار جني ثمار العوالة. لقد باتت للصين، ومن ورانها الهند، القدرة لا على الحدّ من هيمنة الشمال على النجو الذي كان سائداً من قبل وحسب، وإنّما أيضاً مواجعتها في حرب تجارية واسعة على المسرح الدولي، تعزّر إلى هذا

يزن زريق*

لعلّ تاريخ بدء تكوّن الأوليغارشيّة اللبناني (ليس بوصفها طبقة بل بوصفها بنية)، يعود إلى عهد الاستقلال، وبالتحديد إلى عهد بشارة الخوري إنه «الكونسيرسيوم» (كما سناه الصحافي إسكندر رياشي)، الذي أشرف في ذلك الحين على تمويل حملة الرئيس العتيد، وضمّنه وصوله إلى سدّة الرئاسة. وذلك مقابل تعهده والزماته المطلق بحدود تمثيل مصالح طبقة رجال الأعمال، وضمان امتيازات متقدمة لها.

إنّها النواة الصلبة المحيطة بالرئيس المكوّنة بشكل أساسي من اقاربه وأصهاره التي لم تكن تتجاوز الثلاثين أسرة، خوري وفرعون وشحنا ونفثال... ويضع عوائل أخرى سيطرت على قمم الاقتصاد، وخصوصاً قطاعاته المالية والتجارية، وانجزت في تلك المرحلة عملية تحويل الاقتصاد اللبناني إلى «اقتصاد حر». هذه العملية التي عنت باختصار شديد، تحويل لبنان من بلد منتج زراعي وشميه صناعي، إلى اقتصاد خدمي والنزعة الانفصالية في الإقليم. كذلك، يُخصّص من التدخل الاستخباري الأميركي في إقليم سينجان، حيث يشدّت حركات

نو نزعة انفصالية، من قبل الأويغور من مسلمي الصين، وحال الهند في هذا المجال، أي في علاقة الدولة مع أراضيها، ليست جيدة، إذ يشهد إقليم البنغال الغربي، منذ منتصف العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، حركة عصيان بقيادة الحزب الشيوعي ضدّ الدولة المركزية، تُعرف باسم «الناكسالية»، نسمة إلى محلّة ناكسلياري من البنغال، التي انطلقت منها والتي لم يفض وقت طويل عليها حتى راحت تتمدّد في الولايات والأقاليم الريفية المجاورة، إلى أن باتت تشكل رامناً التحدّي الأخطر في وجه الحكومة الهندية.

هذه الإشكالات الجيوبوليتيكية الداخلية، في كلّ من الصين والهند، تفصّع عن نقاط ضعف خطيرة، لا شيء يمنع الغرب الإمبريالي من الاستثمار فيها، للاحاق الأذى الاقتصادي والسياسي بالولتين الصاعدتين، أي هذا الغرب، لا يترك فرصة إلا ويقتنصها لتعطيل النمو في دول الجنوب، حتى أنه لم يتوزع، في القمم الانتخابيات والأصدقاء السياسيين والإعلاميين، في عهد شارل الحللو، كان مصرف العهد هو «البنك الأهلي»، اما سليمان فرنجية، فكان عضواً مؤسساً في «بنك الشرق الأدنى»، والياس سركيس القادم من المصرف المركزي، فقد كان رجل المصارف الأول، وكان قد سبق تعينه رئيساً لمجلس إدارة بنك «ويدج» لصاحبه رجل الأعمال الكبير عصام فارس. ووراء أمين الجميل، كان بنك الختسك، ومديره سامي مارون، صديق الجميل وشريكه،



(مروان طحطط)

مساهمة في تحليل بنية الطبقة الحاكمة في لبنان

وصولاً إلى عهد إميل لحود وفضيحة بنك «المدينة» الدموية، فضلاً عن دور وحاكمة المصرف المركزي التي تعرّزت في عهده، في سيطرتها على الفاصل المالية والاقتصادية للبلاد كل.

هل نحت اليوم امام نموذج مافيوبي كلاسيكي؟

يحاول المفكر بينو أركااتشي تحديد تعريف نظري للنظام المافيوبي «حيث تقوم السلطة المافيوّبية على حالة من التنافس الفوضوي لتحصيل الجاه وتمثّل أداة ممتازة للارتقاء الاجتماعي في مجتمع رأسمالي، حيث الغامرة والتسبّب اللااخلاقي هي الشروط التي لا مناص منها لتحقيق هذا النجاح».

أي أن السلطة المافيوّبية هنا تمثل نوعاً ما تقسبماً ضمئياً غير ملعن لحماية مصالح الطبقة الحاكمة وتأمينها. وذلك باستخدام تلك الأساليب «اللااخلاقية» في مواجهة فوضى السوق أولاً (وهي هنا تمثّل دوراً إدارياً بالمعنى النسبي للكلمة أو حتى «تنظيمي»)، وضد البراي العام الذي الشعبة تانياً. غاية هذا التقسيم هي التخصيص السلمي لقطاعات النفوذ والأعمال. لعلّ أزمة مكثات الثغابات، مثلاً، توضح المعنى عينياً بالنسبة إلى التحدد النظري. إنّ تغخّر أزمة الثغابات حول تقاسم أرباح المكاتب، في عام 2015، وجد حجلاً مافيوياً له، عبر تقسيم سليمي في صفقتي المكيّين على السواحل اللبنانية، كما أوضحت «نيويورك تايمز»، حيث عقد المكتب الأول استفاد منه جهاد العرب المربز من رئيس الوزراء سعد الحريري بقيمة 288 مليون دولار. أما العقد الثاني، فذهب إلى داني خوري المربز من عائلة عون، بقيمة 142 مليون دولار. بالطريقة نفسها، تتمّ إدارة بقية الملفات حيث اقتسام ملف الكهرباء بين «كوجيكو» ولبد جنبلاط، التي تحنكر توريد المحروقات للمولدات، وبواخر جبران باسيل التركية لتوليد الكهرباء وشفقتها، والتي بلغت ملايين الدولارات، على المخوال ذاته، تستر بقية الملفات من الاملاك البحرية (فضيحة منتج الإيزين بي)» و«الجمارك والمعابر غير الشرعية...»

بمعنى في هذه الحالة عبر جمع أركااتشي وعامل، رؤية تكامل المفهومين - المافيوية والطائفية - منجليتين بشكل نمونجي وواضح في النظام اللبناني، ما يجعله مادة لدراسات خصبة وتعميمية. لا يمكن إيجاد أي منفذ اصلاحي أو تحديدي ضمن الاطر المافيوّية والطائفية القائمة. خصوصاً في تجاوزه للآزمات والتناقضات الكبرى. أي أن النظام الطائفي يخرج أقوى ومعزّراً في تجاوزه لأي أزمة بنوية (مثلاً تعزّر البنية الطائفية في كل من سوريا والعراق، إثر الأزمين الأخيرتين في كلا البلدين). الإصلاح والتغيير يأتي من الخارج، من خارج المنظومة المافيوّية الطائفية الحاكمة، وقد يكون عبر «حققتها» إن صح التعبير، بقوى سياسية تغييرية جديدة، لا نقول تقلب، بل نقول تعدل قواعد الحكم واليات المعنوية الحالية القائمة. قد تكون الانتخابات البناسبية المُكرّمة نافذة تسمح للهواء المتخلف بالدخول، لتفكيك الاجزاء المعقّدة داخل القطيع السياسي الذي يسوس البلاد حالياً. بشرط كون ال 10452 كيلومتراً مربعاً باثرة انتخابية واحدة ولا أقل.

تمثّل السلطة المافيوّبية نوعاً ما تقسيماً ضمئياً غير فعّلت لحماية مصالح الطبقة الحاكمة وتأمينها

يحاول المفكر بينو أركااتشي تحديد تعريف نظري للنظام المافيوبي «حيث تقوم السلطة المافيوّبية على حالة من التنافس الفوضوي لتحصيل الجاه وتمثّل أداة ممتازة للارتقاء الاجتماعي في مجتمع رأسمالي، حيث الغامرة والتسبّب اللااخلاقي هي الشروط التي لا مناص منها لتحقيق هذا النجاح».

أي أن السلطة المافيوّبية هنا تمثل نوعاً ما تقسبماً ضمئياً غير ملعن لحماية مصالح الطبقة الحاكمة وتأمينها

^[1] كاتب سوري